# الصحة تحدّد موعد تطبيق قانون الضمان الصحي

أعلنت وزارة الصحة ،اليوم الثلاثاء، أن قانون الضمان الصحي سيتم تطبيقه بعد تشكيل الحكومة وإقرار موازنة 2022.

وقال مدير الصحة العامة رياض الحلفي في تصريح للصحيفة الرسمية، إن: "قانون الضمان الصحي يعد من أهم القوانين التي صوت عليها مجلس النواب خلال المدة الماضية".

وأضاف الحلفي، أن "الوزارة ما زالت مستمرة بالتواصل والتنسيق مع المحافظات لتطبيق القانون بعد إعداد البنى التحتية وتشكيل الهياكل الإدارية لدوائر الضمان، وكذلك التنسيق مع وزارة المالية بهذا الصدد، فضلا عن وضع العديد من الضوابط المتعلقة بالقانون للبدء بعملية تطبيقها بشكل صحيح".

وتابع، أن "القانون كان من المقرر تطبيقه خلال شباط الماضي، لكنه تأخر بسبب عدم تشكيل الحكومة الجديدة وإقرار موازنة العام الحالي، إذ من المؤمل المباشرة به بشكل تدريجي بعد حسم هذا الأمر".

وأكد، أن "العراق بحاجة إلى تحديث ومراجعة القوانين والضوابط الصحية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، لاسيما خلال حالات الطوارئ والتأهب والاستجابة ضد الحوادث الصحية وتدريب الملاكات".

وكان مدير الرقابة والتدقيق في مديرية الضمان الصحي، إيهاب عبد الكريم خلف، قد توقع بداية العام الحالي إنهاء تشكيل هيئة الضمان الصحي وفروعها في المحافظات خلال شباط المنصرم، وأكد أن القانون لن يطبق إلا بعد إتمام عملية التسجيل الكامل للموظفين كونه يحتاج إلى قاعدة بيانات شاملة عنهم، وهي غير متوفرة حاليا.

واستكمل مجلس النواب التصويت على مقترح قانون الضمان الصحي المقدم من لجنة الصحة البرلمانية خلال العام 2020 لضمان جودة الخدمات الصحية وحصول المواطنين عليها، في كل مكان وفي أي وقت وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين والحد من الفقر، إلا أنه لم يجد طريقه للتطبيق حتى الآن.

ومن المقرر بحسب القانون أن تكون الاستقطاعات بنسبة 1 بالمئة فقط من رواتب الموظفين و2.5 بالمئة للدرجات الخاصة، فيما تشير ترجيحات إلى شمول 15 مليون نسمة بالقانون كمرحلة أولى.